النفوذ الإيرانـــي وأثـره على الأمـــن القومي العربي (اقتناص الفرص)

د عبدالمنعم عليّ أبوعائشة صوّان ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
صرمان ـ جامعة صبراتة

الملخّـــــص:

تســـعى هذه الدراسة لمحاولة فهم وتتبع المتغيرات التي أسهمت بشكل كبير في توسّـــع النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط بشكل علم والمحيط العربي بشكل خاص ومدى انعكاسها على الأمن الإقليمي العربي خلال الفترة الممتدة من (1991.2011) وقد شهد العقد الأخير تزايدًا ملحوظاً في نفوذ إيران وتدخلها في غالبية قضايا المنطقة وما كان هذا ليحدث لولا استثمارها لظـــروف ومستجدات في المحيط الإقليمي والعربي.

ومن خلال تتبع هه الدراسة للمتغيرات المستجدة في البيئة المحلية العربية والإقليمية ومحاولة فهم الآليات والعوامل التي مكّنت إيران من التواجـد بفاعلية في السياسة الإقليمية في المنطقة ودراسة المُتغيرات التي وظفتها لصالح مشروعها للمنطقة مستغلة في ذلك حالة الوهـــن الذي أصاب النظام الإقليمي العربي والتنافس الإقليمي بين إيران وقـــوى إقليمية تســـعى هي الأخرى بأدواتها المختلفة شكلت فرصة للتصادم والتلاقي مع فاعلين آخرين على حساب الأمن الإقليمي العربي وهو ما زاد من حالة الاضطراب الواقع على النظام الإقليمي العربي وإطالة امده، بالإضافة إلي تمكّن إيران من استثمار هذه المتغيرات وخلق أذرع لها في المنطقة تبيّن لاحقاً مدى استخدامها لها تسوية منازعات مع القـــوى الإقليمية والدولية.

المُقدّمـــــــة :

تُعد منطقة الشـــرق الأوسط بخصائصها الجيو استراتيجية من بين أهـــم مناطق التنافس والصراع الدولي التي تزدحـم فيها المصالح الدولية والإقليمية لذلك شكلت عبر التاريخ مجالاً استراتيجيا للصراع ما بين الإمبراطوريات وأصبح مدى النفوذ فيها عنوانا للنفوذ العالمي كما بات انحسار النفوذ فيها ايضا دليلا على انحسار النفوذ العالمي ومع تغير موازين القوى الإقليمية في الشرق الأوسط نتيجة تغير شكل وطبيعة النظم السياسية بعدد من البلدان العربية ، خاصة ذات الثقل الإقليمي من خلال ما سُمّى (بالربيـــــع العربي) ، وتسعى قوى إقليمية من بينها إيران للعب دور القوى المتوسطة الصاعدة في

النظام الدولي مما يحتم عليها تحقيق مشروطية أن تكون قوة إقليمية في المنطقة التابعة لها ومن هنا تتبع إيران عددا من الوسائل التي تظن أنها تمكّنها من تحقيـــق هذا الهدف ويُعد اقتناص الفرص أهم هذه الوسائل بالإضافة إلى الترويج للنهج الطائفي.

تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على محاولات إيران بسط نفوذها لتبيّن للعالم أنها قوة إقليمية يجب احترامها عبر سياسات شكلت خطــرًا على النظام الإقليمي العربي مقتنصة مستجدات خطيرة في بيئة النظام الإقليمي العربي فقد أسهمت إيران من خلال سياساتها من إطالة أمدها ومحاولاتها المتكررة زرع وكلاء في المنطقة

خطـــــــة الدراســـــة :

بناءً على ما ســـبق سنقوم بتقسيم هذه الدراسة إلى المحاور التالية:

المطلب الأول: العلاقات العربية ـــ الإيرانية: متغيرات متصاعدة ، والمطلب الثاني : تحديات أمنية وانقسامات متعددة ، والمطلب الثالث : التحالف الإيراني مع بعض الأطراف العربية.

أهمية هذه الدراســـــة

محاولة دراسة النفوذ الإيراني المتعاظم في منطقة الشرق الأوسط عموما والمحيط العربي خصوصًا حيث شهدت العقود الأخيرة تزايد وتعاظم لهذا الدور في غالبية القضايا المهمة والمحورية في الشرق الأوسط، ويمثل النفوذ الإيراني في المنطقة ناقوس خطر على النظام الإقليمي العربي ، ولعل مكمن الخطر يكمن في الاستراتيجية الطويلة الأمد التي تتبعها إيران في تحقيـق مكاسب على حساب الأمن القومي العربي.

أهـــداف الدراســـــة:

تهدف الدّراســـــة إلى تتبع خُطورة الدّور الذى تلعبه إيران على الأمن القومي العربي حيث أنها تُسهم بشكل واضح وصريح في استثمار الفرص الناشئة في المنطقة لتعزيز نفوذها على حساب الأمن القومي العربي وتُعد أذرع إيران ووكلائها في المنطقة العربية دليل واضح وصريح على تعميق التصدعات التي شابت النظام الإقليمي العربي عبر متغيرات عديدة ما أدّى إلى إطالة أمد الاضطرابات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول.

إشكالية الدراســـــة :

وتنطلق هذه الدراسة من إشكالية أساسية مفادها أن المتغيرات الإقليمية والدولية الممتدة من حرب الخليج الثانية 1991 م ، إلى غاية احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة 2003م ، وانطلاق ثورات ما سمى بالربيع العربي 2011 م ، أسهمت جميعها

وبشكل واضح في تزايد وتنامي وتشابك النفوذ الإيراني مع أطراف أخرى أدت إلى مزيد من التعقيد والارتباك وإطالة أمد الأزمة الناشئة على حساب الأمن الإقليمي العربي.

وتسعى فرضية هذه الدراسة للإجابة على هذا التساؤل الرئيسي بالقول إن هذه المتغيرات التي رافقت النظام العربي أسهمت في زيادة حالة الاشتباك بين القوى الإقليمية في المنطقة الساعية للعب أدوار على حساب النظام الإقليمي العربي وأن هذه المتغيرات نفسها أسهمت في انكشاف هذه القوى أمام شعوب هذه المنطقة واتضحت وانفضحت سياساتها وادعاءاتها تجاه المنطقة من خلال ما انتهجته من سياسات أربكت النظام الإقليمي العربي وزادت من حالة الاشتباك داخله وهو ما يعطى الأمل لحكومات المنطقة بضرورة احتواء النفوذ الإيراني من خلال إنشاء تحالفات حقيقية والعمل معا لاحتواء مثل هذه التدخلات.

حـــدود الدراسة:

الإطار الزمني : يشمل الفترة الزمنية الممتدة من العام 1991 إلى غاية 2011 ويأتي هذا التحديد لبيان الأثر الهائل لما شهدته الفترة من أحداث.

الإطار المكاني: ويغطي إيران والنظام الإقليمي العربي تحديداً.

مفاهيـــم الدراسة:

تعتبر مرحلة ضبط المفاهيم كأدوات للتحليل السياسي من أهم الإشكالات المطروحة للبحث السياسي والمفهوم عبارة عن أداة ذهنية يتصوّر بها الباحث واقعاً ما في ميدان بحثه وتقتضي المنهجية العلمية للبحث التعريف بالمفاهيم الأساسية له.

1- **المُتغيرات** : يقصد بها جملة من العوامل والأسباب التي عملت مجتمعة على إحداث بيئة جديدة داخل النظام الإقليمي العربي نتج عنها أنتهاج القوى الإقليمية والدولية لسياسات واستراتيجيات جديدة لضمان استثمار هذه المتغيرات لخدمة مصالحها القومية.

2- **النظام الإقليمي العربـــي** : يقصد به تحديدا خصوصية الوحدات السياسية المكونة له حيث يستخدم للدلالة على ذلك الإقليم الذى يضم وحدات سياسية متجانسة أو متقاربة في النواحي الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتاريخية تدخل في شبكة معقّدة من التفاعلات متعددة الأغراض والمضامين بالإضافة إلى الآليات التي يعمل في إطارها النظام الإقليمي العربي والتي تشتمل الجامعة العربية والتجمعات العربية الفرعية.[1] ويعد مفهوم النظام الإقليمي من المفاهيم المفتاحية التي تنتمي لمجموع الدراسات

المتخصصة في العلاقات الدولية والتي تعني ببحث الظاهرة في إطارها الإقليمي مع التركيز على تفاعلاتها مع مستوى النظام الدولي.

3- الشـــرق الأوسط : يعتبر مصطلح الشرق الأوسط من أكثر المصطلحات شيوعاً واستخداماً وبالرغم من ذلك يعتبر من أكثرها مثاراً للجدل والاختلاف في نفس الوقت ويرى بعض الباحثين أن الاستخدام الحديث لعبارة (الشرق الأوسط) يرجع إلى الاسم الذى أطلقته إنجلترا على القيادة العسكرية التي أقامتها في مصر توقعاً للحرب العالمية الثانية فقد رأت الحكومة البريطانية أنشاء قيادة حربية واحدة تضم بلاد البحر الأبيض المتوسط وبلاد جنوب غرب آسيا وأطلقت عليها اسم قيادة الشرق الأوسط وكأن اختصاصها يضم البلاد التي تمتد من ليبيا غرباً إلى إيران شرقاً ومن اليونان شمالاً إلى الحبشة جنوباً وتذكر دائرة المعارف الأمريكية أن الشرق الأوسط يشمل الدول التالية : (البحرين، قبرص، مصر، إيران، العراق، إسرائيل، الأردن، الكويت، لبنان، عمان، قطر، السعودية، السودان، سوريا، تركيا، الإمارات، اليمن). إلا أن توجه الاستراتيجية الأمريكية مؤخراً ينحو باتجاه التعامل مع الشرق الأوسط على أنه قسيمين : شرقي يضم دول الخليج والعراق وإيران وتركيا وجمهوريات آسيا الوسطى المسلمة وغربي يضم (كيان إسرائيل) ، والدول العربية المعنية بالسلام (دول الطوق). وقد وضعت الأمم المتحدة قائمة تشمل الدول الأعضاء التي تكوّن الشرق الأوسط وهي تضم افغانستان، إيران، العراق، سوريا، لبنان، تركيا، السعودية ، اليمن، مصر، أثيوبيا، اليونان.[2] ، أما الشرق الأوسط الكبير فهو مشروع قررت مرتكزاته ومنطلقاته وأهدافه الأساسية الولايات المتحدة الأمريكية بالتنسيق والتشاور والتفاهم مع كل من إسرائيل والاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي ، وظهر في عام 2004 م ، وقد حددت واشنطن حيزه الجغرافي من أقصى شمال أفريقيا وصولاً إلى عمق آسيا حيث يشمل المغرب ثم يمتد شرقاً إلى الجزائر ومصر وبلاد الشام والعراق والخليج والجزيرة العربية وإيران وتركيا وافغانستان وجمهوريات آسيا الوسطي وباكستان واندونيسيا أي : يشمل العالم الإسلامي كله تقريباً.[3]

أما الشرق الأوسط الجديد فهو مصطلح ظهر في عام 2006 م ، ويشمل مناطق جغرافية معينة متفق على وحداتها السياسية ، وهي مصر، الأردن ، فلسطين، كيان إسرائيل، سوريا، لبنان ، العراق، السعودية، عُمان، اليمن، تركياً، إيران، أثيوبيا، أرتيريا وهناك اختلاف على إدخال قبرص والسودان والصومال وافغانستان وباكستان والدول المغاربية بصفتها وحدات سياسية ضمن المنطقة، وتعرفها الجمعية (الإسرائيلية) للدراسات الشرقية في مجلدها السنوي الذى يصدر تحت اسم "سجل الشرق الأوسط"

بواسطة معهد (شيلوح) للأبحاث بأنها : المنطقة التي تمتد من تركيا شمالاً إلى أثيوبيا جنوباً بما فيها السودان والصومال ومن إيران شرقاً إلى قبرص وليبيا غرباً. [4]
وتهتم الدراسة تحديدا بالدول العربية الشرق أوسطية

المطلب الأول ـ العلاقات العربية ــ الإيرانية : متغيـــرات متصـــاعدة :

تمثل إيران مكانة بارزة في المعادلة الإقليمية والدولية نظــراً لأهمية موقعها الجغرافي وتكمن أهميتها من أهمية سواحلها المطلة على الخليج العربي ، وبهذا فقد منح الموقع الجغرافي لإيران بعض المزايا الجيوستراتيجية التي وظفتها إيران ماضياً وحاضراً ومستقبلاً في علاقاتها مع البيئة الإقليمية والدولية. إضافة إلى كونها مدخل رئيسي لجمهوريات وسط آسيا والقوقاز التي تعتبر منطقة مهمة ومركز الصراع ما بين القوى الكبرى للسيطرة عليها ، خاصة من طرف الولايات المتحدة وروسيا.
ولذلك فإن استراتيجية الاحتواء التي طبقتها الولايات المتحدة اتجاه إيران لم تحقق أهدافها بسبب اعتبارات جغرافية تجعل من عزل إيران أمراً صعباً [5]، وهكذا وفّـر لها موقعها الجغرافي المتميز والعمق الاستراتيجي الجيد قدرة لا يستهان بها في مواجهة كل العقبات ويشكل موقعها الحجمي والتحام شكله الخارجي وتناسب أبعاده احد اهم ميزاتها الجيوسياسية ومن ثم حافظت إيران على رؤيتها الخاصة بقدرتها الاستراتيجية على التأثير. ويمثل الموقع الجغرافي العنصر الأهم من عناصر القوة الجيوستراتيجية الإيرانية كما يؤدي دوراً كبيراً في تفسير سياسة إيران الخارجية وعلاقاتها الإقليمية والدولية.[6]

وتظهر ملامح الدور الإقليمي الإيراني على مستويات عدة منها المستوى القيمي من خلال إبراز دور الهوية الإسلامية (الشيعية) في صياغة الأطر الفكرية الداخلية للحكم والتوجهات الخارجية للنظام السياسي الذى بدأ كقائد إقليمي محرك للفواعل دون القومية للتحريض على الثورة وإسقاط الأنظمة القائمة وتصميم نموذج الثورة الإسلامية العالمية، مما فتح المجال للبحث في أهمية القيم الثورية في ترسيخ الدور الإقليمي الإيراني.
أما عن المستوى الاقتصادي فالمكانة الجيواقتصادية منحت موقفاً استراتيجياً اضافيا لإيران مكنها من مساومة الآخر خاصة في ظل العقوبات الاقتصادية التي تتعرض لها.
تاريخياً : سعت إيران على مدى حضورها التاريخي إلى اصباغ سياستها الخارجية بالصبغة الأيديولوجية حيث برزت القومية الفارسية قبل الفتح الإسلامي أما الأيديولوجية الدينية فبرزت مع قيام الدولة الصفوية بترسيم المذهب الشيعي المذهب الرسمي لإيران

عام 1951 لمواجهة الأمبراطورية العثمانية السنية المذهب غير أن سنوات حكم الشاه رجحت الكفة للقومية الفارسية وللحكم العلماني على حساب الحكم الثيروقراطي. [7]

إلا أن ما حدث في إيران عامي 1978 – 1979 حمل في طياته حركة أحياء للفكر الإسلامي في إطار الفكر السياسي الشيعي وتتلخص في فكر (الخميني) الذى يربط بين الاسلام والثورة. وانعكست قيم الثورة الإسلامية بزعامته على البناء الدستوري والسياسي لإيران.

ويعتمد التوجه الإيراني نحو البلاد العربية ونحن ندرس تأثير النفوذ الإيراني عليها على ثلاث ركائز هي :[8]

1- بناء عناصر القوة الذاتية فالناتج القومي لهذه القوة قد ارتفع من (5.62) مليار دولار عام 1995 إلى (1.121) مليار دولار عام 2000.[9]

2- التعويل على دعم أطراف دولية كبرى (روسيا) أو في الأقل تحييدها فكلا الدولتان (روسيا وإيران) تتقاربان بقوة منذ انتهاء الحرب الباردة1991 فمن جانبها فقدت روسيا جاذبيتها الأيديولوجية (الشيوعية) وتسعى إلى توليد نفوذ سياسي إقليمي تكون فيه الطرف الفاعل والمؤثر.

3- محاولة إضعاف التجانس أو التوافق في السياسات العربية نحو إيران حيث تقوم سياسات إيران الإقليمية على عد المنطقة العربية والخليج خاصة منطقة حيوية مهمة للمصالح الإيرانية.

ولعله من أهم النتائج السلبية التي أفــرزها غزو العراق واحتلاله2003 م ، من قبل الولايات المتحدة ازدياد حالة الاختلال في توازن القوى بين العرب ودول الجوار في المنطقة وبالتالي فإن هذا الاختلال يزيد من أطماع القوى الإقليمية المجاورة ويحفزها على التوسع وتحقيق مصالحها على حساب الأطراف العربية كما يترتب على هذا الاختلال تزايد الضغوط الآتية من دول الجوار باتجاه الأقطار العربية حول العديد من المسائل التي تعد تهديداً للأمن القومي العربي مثل التدخل في الشؤون الداخلية وزعزعة الاستقرار وإثارة الفتن والانقسامات المذهبية والطائفية فيها. كذلك تسعى دول الجوار إلى امتلاك القدرة على تحديد التفاعلات السياسية والاقتصادية والأمنية بين أقطار الوطن العربي ومن ثم تستهدف أن تصبح هذه القوى هي المحددة للعلاقات الإقليمية. ومنها العلاقات العربية – العربية الأمر الذى يعني أن جوهر علاقات دول الجوار بالوطن العربي هو الصراع (Conflict) ذلك أنها لا تكتفى بعلاقات عادية في تفاعلاتها مع الأقطار العربية؛ وإنما تسعى لفرض تصوراتها على المنطقة. [10]

وتعد إيران من أهم دول الجوار الجغرافي للوطن العربي وتعتبر في الوقت نفسه من مصادر التهديد للأمن العربي فصراع العرب مع إيران صراع قديم ومفتوح ومتجدد له من المقومات التاريخية والسياسية والقومية ما يدعمه وتشكل الحساسية الناشئة عن الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث عام 1971 والأطماع الإقليمية لإيران في أراضي ومياه عربية وفي أدوار إقليمية استراتيجية ما يجعله على درجة كبيرة من الخطورة على الامن القومي العربي.[11]

كما أن الساحل الإيراني المقابل للجزر الإماراتية المحتلة التي تتحكم بمضيق هرمز المتحكم بدوره بالملاحة بين دول الخليج وسائر أنحاء العالم حيث يمثل هذا المضيق المنفذ الرئيسي للنفط العربي الخليجي إلى العالم الصناعي ؛ إذ تمر به ناقلة بترول كل عشر دقائق إلى ما يساوي 62% من موارد العالم النفطية و95% من حاجة اليابان من البترول و70% من استهلاك دول أوروبا و22% من استهلاك الولايات المتحدة.[12]، ومن هنا فقد اسندت الولايات المحتدة إلى إيران في عهد (الشاه) دور شرطي الخليج القوى ثم استثمرت إيران في استنزاف العراق وتطويعه وتبنت مسؤولية تعاظم القوة العسكرية الإيرانية وتفوقها على جميع دول المنطقة أنذاك.

وبالرغم من العداء الظاهر بين إيران والولايات المتحدة إلا أن هذه الأخيرة لم تخرج إيران من دائرة اهتمامها فهي لاتزال تعمل على تطويعها وإعادة صياغة العلاقات معها من جديد بالترغيب والتهديد معاً.[13]

وتعد من النتائج المهمة والتداعيات الخطيرة على الأمن القومي العربي[14] ما نتج عن حرب الخليج الثانية 1991 م ، وما نجم عنها من تحجيم للآلة العسكرية – العراقية لتزداد بذلك فرص إيران في مد شباك نفوذها في المنطقة عامة والخليج بصفة خاصة فهو قد أصبح مكشوفاً أمنياً أمامها وأنقلب التوازن لصالحها على حساب الأمن الإقليمي العربي[15] وشكل تدمير القوة العسكرية – العراقية وخروجه من معادلة التوازنات الإقليمية قوة مضاعفة لإيران للعب دور إقليمي أكثر تطورًا واكثر خطورة.

ومما عزز هذا الطموح الإيراني حالة الإرباك التي عاشها النظام العربي وانقسام أقطاره على بعضها عقب انتهاء حرب الخليج الثانية بين مؤيد ومعارض لها بالإضافة إلى حالة الصدمة القومية العنيفة التي أحدثها الاحتلال العراقي للكويت نفسه.[16] ومن ثم يمكن تحديد الأهداف الاستراتيجية الإيرانية في هذه المرحلة بما يلي:[17]

1- محاولة فصل منطقة الخليج العربي عن النظام العربي ككل.

2- تأكيد قوتها وهيمنتها على المنطقة وأنه لا بد وأن تكون طرفاً أصيلاً في أي ترتيبات أمنية تتم في المنطقة لتحقيق الاستقرار فيها.

3- إقامة نظام إقليمي جديد يظل فيه عرب الخليج هم الأضعف بينما يتعاظـــم النفوذ الإيراني بما يضمن دور فاعل أكثر فاعلية في النظام الدولي.

وقد سنحت الفرصة مرة أخرى للسياسة الخارجية الإيرانية ترتيب مشروعها بما يصلح لبيئة إقليمية تتوافق مع المصالح والأهداف الإيرانية في منطقة الخليج العربي تحديداً ، خاصة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق (2003 م) الذى حوّل إيران إلى قوّة سياسية عسكرية إقليمية بعد أن غابت حالة التـــوازن العسكري في الاقليم الأمر الذى أفرز عن مظاهر لدور إقليمي إيراني يتعاظم ويؤدي أدواراً ويخلق مؤثرات في حالة الأمن القومي العربي عموماً والخليجي بصفة خاصة.[18]

المطلب الثاني ـ تحديات أمنية وانقسامات متعددة :

الظاهرة الرئيسية التي طبعت العلاقة بين القوة والعلاقات الدولية هي التوازن فهو الأداة أو الآلية التي تستطيع الدول عن طريقها أن تنظم صراعات القوة فيما بينها لتضمن استمرار النظام الدولي وأن تحمـــى استقلالها وأن تحول دون ابتلاع كيانها الوطني من قـــوة أخرى متفوقة عليها وينسحب هذا التوازن إلى النظام الإقليمي كونه يستمد من القوة أصلا وأن أخذت أشكالاً متعددة منها الاقتصادية والسياسية والعسكرية والتقنية وغيرها وتلك الأشكال هي في الحقيقة مقومات الأمن الوطني فالدول التي تبحث عن تحقيق أمنها الوطني عليها أن تحقّـق التوازن مع الآخرين، أي: البحث عن القوة ، وكذلك يصبح لزاماً على دول أي إقليم أن تتعايش وتتعاون فيما بينها للحفاظ على أمنها الإقليمي الذى يعبر عن سياسة مجموعة من الدول تنتمى إلى إقليم واحد تسعى عن طريقها إلى وضع وتنظيم تعاون مجتمعي لها.[19]

ولو تأملنا طبيعة التفاعل الإقليمي في الشرق الأوسط لوجدنا أن التاريخ السياسي لمعظم بلدانه قد بدأ مع انهيار الإمبراطورية العثمانية ونهاية الحرب العالمية الأولى وهو الوقت الذى بدأت فيه الوحدات السياسية في المنطقة بالظهور وبالشكل الذى تعرفه اليوم إلا أن المنطقة ومنذ تكوين وحداتها السياسية شهدت صراعات متلاحقة فالصراع العربي – الإسرائيلي والحرب العراقية – الإيرانية وحرب الخليج الثانية 1991 والحرب التي شنتها الولايات المتحدة على (الإرهاب) ثم غزو العراق واحتلاله 2003 م ، هي من أبرز التفاعلات والأحداث التي شهدها العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، والجدير بالذكر أن كل تلك الأحداث وقعت جميعها في إقليم الشرق الأوسط.[20]

لقد كان لحرب الخليج الثانية 1991 م ، تأثير خطير على المنطقة وشكّلت إدارة أمريكية صرفه لإدارة الأزمة التي فشـــل النظام الإقليمي في معالجتها بحيث ازداد تأثير الولايات المتحدة في تقرير اتجاهات السياسات الإقليمية مع غياب البديل الدولي

الموازن لهذا الدور وبدأ أكثر أن النظام الإقليمي العربي بدأ يخضع تدريجياً لطبيعة علاقات القوّة التي تحكم تركيبة النظام الدولي الجديد فطالما أن هذا النظام الجديد قد أعطى حرية أكبر للولايات المتحدة للعب دور عالمي فأن ضعف النظام الإقليمي العربي وعدم قدرته على حفظ توازناته واستقراره بنفسه فسح المجال واسعاً للولايات المتحدة لإعادة تشكيلة وفق منظورها السياسي – الاستراتيجي واستمر النظام العربي يعاني من الانكفائية والسلبية ولم تظهر فيه ملامح الصحوة للواقع العربي ولمقتضيات الاستمرار أو احتمالات ارتقاءه ممكنة وصرنا نجده يراوح على صعيد سلوكه الجماعي كما علاقاته البينية تتسم بقدر من الفوضوية : نزاعات حدودية ، واختلافات ايديولوجية، ومواقف سياسية متعارضة ، وعدم الاتفاق على جدوى القيام بالتعاون الاقتصادي.[21]

ولم تتمكن الجامعة العربية باعتبارها آلية هذا النظام العربي الإقليمي من إدارة العديد من الأزمات العربية أو تعزيز العمل العربي المشترك وذلك بسبب ميثاقها الذى لم يتجاوز حدود العلاقات والروابط البينية بين أعضائها دون أي حل لمشكلة من المشاكل العديدة التي تعرضت لها دول الجامعة ، ويمثل احتلال العراق عام 2003 من قبل التحالف الأنجلو – أمريكي سقوطاً شاملاً للنظام الإقليمي العربي لا تقل خطورته عن زرع كيان (إسرائيل) في قلب الوطن العربي حيث انقسمت مواقف الدول العربية إلى الآتي:.[22]

1- **تيار مؤيـــد للاحتلال العـــراق** : قــدّم هذا التيار تسهيلات عسكرية للتحالف العسكري الأمريكي البريطاني مثل قطر (قاعدة العديد والسيلية) ، والكويت لاسيما جزئها الشمالي الغربي حيث دخلت منها القوات الغازية ، وسلطنة عمان التي قدمت خدمات لوجستية لقوات الغزو.

2- تيار يعارض الاحتـــــلال : طالب هذا التيار بوقف الحرب وأيّد عودة لجان التحقيق والتفتيش حفاظاً على مصلحة الشعب العراقي وتجنيب العراق الدّمار والاحتلال ، وهذا التيار تزعمته سوريا وليبيا والجزائر والسودان ومنظمة التحرير الفلسطينية ، ودعت إلى موقف عربي واضح لا غبار عليه.

3- **تيار وسطـــــي :** هذا التيار أمسك العصا من المنتصف من خلال رفض الحرب ومطالبة العراق بالالتزام بقرارات الأمم المتحدة ويقود هذا التيار كل من مصر والأردن والسعودية ، وهكذا انقسمت الدول العربية بين مؤيد ومعارض لاحتلال العراق وزاد هذا الاحتلال من شدة الانقسامات وحدتها وأضاف إلى الرصيد العمل العربي مزيدا من النفور والاحباط وقد كان من أبرز الآثار التي خلّفها الاحتلال الأمريكي للعراق وأكثرها سُـــوءاً على الأمن القومي العربي هو اختلال التوازن الاستراتيجي في المنطقة

وانكشافها لصالح الدّول التي شكّلت مصادر التهديد التقليدي للأمـــن القومي العربي ، وذلك نتيجة تدمير القوة العسكرية أو ما تبقّى منها ، ويأتي هذا الاحتلال سواء على صعيد منطقة الخليج في مواجهة إيران حيث كان الجيش العراقي يشكّل عنصر توازن الذى يمنع إيران من التوسع على حساب دول المنطقة أو على مستوى الصراع العربي الإسرائيلي اذ أنه بالرغم من التفوق النوعي للقوة العسكرية الاسرائيلية امكن للدول العربية من تحقيق توازن كمي مع القوة العسكرية الاسرائيلية

وهكذا أصبح الأمن القومي العربي أكثر هشاشة في مواجهة الاختراق الأجنبي وقابليه للتشكيل وفق تصورات المحتل وانتقلت الترتيبات الأمنية في المنطقة والقدرة الفاعلة والمؤثرة إلى أيّد غير عربية وإرادة قوى أجنبية من خارج المنطقة هي التي تسعى لإعادة صياغة الأمن وترتيباته على أسس تضمن مصالحها وتحقق أهدافها في ظل تغيب شبه كامل للإرادة العربية وانعدام للرؤية القومية واشتداد التمركز حـــول الذات القطرية على حساب كل ما هو قومي الأمر الذى بات يشكل خطوة خطيرة على طريق تفكيك الأمة العربية والنيل من قيمها ومصالحها العليا. (23)

ويري الباحث في هذا السياق أن أخطر ما يواجه النظام الإقليمي العربي وجار تنفيذه على مراحل وبعضاً من فصولة وجدت طريقها للتنفيذ هو الملف المتعلق بسياسة التجزئة والتقطيع بمعني : تجزئة القضايا والمسائل المتعلقة بالعرب ، وتقطيع أوصال هذا النظام.

إن المتغيرات الدولية التي تحدث في العالم تؤثر في النظام الإقليمي وقضاياه المصيرية ربما بأكثر من أي منطقة أخـــرى في العالم فالنظام الإقليمي العربي يقع في قلب العالم ويتسم بسمات جغرافية واقتصادية وثروات استراتيجية تجعله من أكثر مناطق العالم حساسيه تجاه السياسة الدولية وجاذباً لاهتماماتها ولتدخلاتها لاسيما في ظل استمرارية العديد من القضايا الإقليمية دون حل وعرض بعضها على المنظمات الدولية ومن هذه المتغيرات الآتي:(24)

1-استطاعت الولايات المتحدة بعد احتلال العراق أن تظهر أنها الضامن الرئيسي لأمن النفط وكذلك لأمن دول المنطقة (وخاصة الأمن الخليجي) والممسك بميزان القوى فقد أصبحت الطرف الأكثر قدرة على التأثير.

2-أصبحت الولايات المتحدة الطرف الوحيد والقادر والنشط على تسوية النزاع العربي – الإسرائيلي.

3-أصبح النظام الإقليمي العربي أكثر تجاوباً وأكثر انكشافاً فضلاً عن أنه يعيش بعد انتهاء التنافس الجيوستراتيجي تصاعداً في التنافس الجيواقتصادي

4-هناك مشكلات داخلية في إطار النظام الإقليمي العربي ساعدت على التجاوب مع المتغيرات الدولية منها المشكلة الديمغرافية الضاغطة على مجمل الأقطار العربية ؛ إذ تصل نسبة الزيادة إلى 3% تقريباً فضلاً عن الاختناقات الاقتصادية العربية لأسباب بنيوية زادتها تعقيداً بعض الأحداث وتداعياتها مثل : احتلال العراق أو عملية التوحد الأوروبية فضلاً عن حوافز الاصلاح الهيكلي القائم على اقتصاد السوق والتخصص والذى يسهم أساساً في تنشيط هذا الاتجاه فضلاً عن فشل الاشتراكيات العربية إلى جانب الضغوط والحوافز الفعالة التي تمارسها أجهزة المساعدات الاقتصادية ، وهذا ما يؤثر ويثير من حدّة التوتر الاجتماعي والسياسي ، مما يجعل الدولة تتخلى عن الكثير من وظائفها ذات الأهداف الوقائية والتوازنية في المجتمع وذلك لصالح التوجه الغربي الأمريكي وتنفيذاً لتوجهاته ومصالحه الخاصة في منطقة النظام الإقليمي العربي.[25]

5- تطور المسار الديمقراطي فيما يتعلق بالحرية السياسية التي تبقى مقيدة بغياب مبدأ تداول السلطة.

6- مخاطر التفتيت التي حدثت في بعض أقطار الوطن العربي.

لقد جاءت العمليات العسكرية الأمريكية – البريطانية ضد العراق خلال حرب (2003) لتظهر التزام إيران بداية بموقف معتدل تجاه هذه العمليات ثم بدأت تتكيف مع الوجود الأمريكي في العراق باعتباره أمراً واقعاً ومن أجل تحقيق أهداف استراتيجياتها الإقليمية تجاه منطقة الخليج العربي والعراق اندفعت إلى داخل العراق بعد اسقاط نظام الحكم فيه المعادي لها ببعض المنظمات التي تدار من قبل الحرس الثوري والمخابرات الإيرانية تحت غطاء الأعمال الإنسانية لمساعدة العراقيين وأوجدت لها أذرع داخل العراق وقد عكست هذه الممارسات والنشاطات اللاحقة أحد أوجه الإدراك الإيراني المبكر لما يعنيه احتلال العراق. وبات الوجود الإيراني أمراً واقعاً إلى جانب قوات الاحتلال الأمريكي ولهذا واجهت إيران ما يمكن تسميته الخيارات المتناقضة ، فالمكاسب التي تحققت من الاحتلال كأنت تبدُ بمثابة فرص مفقودة فضلاً عما تعنيه التهديدات المباشرة للوجود الأمريكي في العراق، لذلك قامت إيران باتباع سياسة خارجية توصلت من خلالها إلى مد نفوذها داخل العراق. كان من أبرز مفردات هذه السياسة الآتي: [26]

1- الحرص على التغلغل الرسمي في أوساط القادة السياسيين في العراق.

2- تطوير العلاقات الإيرانية مع القيادات الدينية العراقية التي عــززت مع العلاقات الاستراتيجية المعلنة للتأثير على المؤسسات الدينية العراقية بحجة دفع عملية البناء والاستقرار نحو الأمام.

3- التغلغل الأمني في الأوساط العراقية الرسمية والشعبية التي تشتمل تكوين خلايا أمنية تجسسيه شكلتها داخل تكوينات المليشيات العراقية التي جاء معظمها من إيران مثل قوات بدر.

4- فتح مراكز الاستخبارات الإيرانية في أغلب المدن العراقية تدار من قبل عناصر فيلق القدس الإيراني.

5- التواجد الإيراني المكثف في محافظتي النجف وكربلاء.

6- فتح عدد من البنوك الإيرانية داخل العراق من أجل السيطرة على اقتصاد العراق وكسر نظام العقوبات المفروضة على إيران.

7- ساعد إيران في تحقيق كل ذلك الارتباط المذهبي بين شيعة العراق ونظرائهم في إيران من رجال دين وأحزاب سياسية دينية .

المطلب الثالث ـ التحالف الإيراني مع بعض الأطراف العربية :

من جانب آخـــر هناك تحالف قائم ما بين إيران وبعض الاطراف العربية وتأتي سوريه وحزب الله اللبناني والحوثي في اليمن في مقدمة تلك الدول والكيانات من غير الدول ، وقد نما هذا التحالف في ظل التهديدات الأمريكية المباشرة وغير المباشرة لكل طرف من هذه الأطراف وتمثل سوريه وإيران لحزب الله العمق الاستراتيجي وشريان الحياة الاقتصادي والعسكري حتى إن أداء حزب الله العسكري في صده للعدوان الإسرائيلي (2006م) احتسب ظفراً لكلا من سوريه وإيران في ذات الوقت. وقد رفع هذا الحزب في مراحل تأسيسه الأولى شعار الثورة الإسلامية في لبنان ثم جرى تغير الشعار لاحقاً إلى المقاومة الإسلامية في لبنان كما أنه يتبع عقائديا مرشد الثورة الإيرانية (على خامنئي) ، وهذا الاتباع يكون على شكل التزام عقائدي بتقليد المرجع " ولاية الفقيه" في الأمور الدينية.[27]، كما تجذر الاشارة إلى حالة الفوضى التي يعيشها لبنان وغياب التوافق على رئيس لبناني جديد خلفا لميشال عون2023 المنتهى الولاية حالة السيطرة التي يمتلكها هذا الحزب المدعوم إيرانيا على الدولة اللبنانية وما يشكله من تهديد واضح لها وامتلاكه السلاح بعيدا عن شرعية الدولة.

كما يشكل التحالف الإيراني مع أنصار (الحوتي) في اليمن منذ(2011) ما يمكن أن نسميه الذراع الأخرى التي تستخدمها إيران في ضرب كيان الدولة الوطنية في اليمن والتي تخضعها لحساباتها الاستراتيجية في المنطقة العربية وحالة الصراع مع القوى المنافسة، وفيما يتعلق بالمصالح الإيرانية المكتسبة من دعم حركة الحوثيين يمكن الوقوف عند الآتـــي:[28]

أولاً: وجود عدة قرائن تؤكد الدعم الإيراني لتمرد الحوثيين ، وهــذه القرائن إن لم تدل على أن إيران خططت لهذا الأمر منذ البداية ، كما فعلت مع حزب الله في لبنان ، فلا أقل من أن إيران حاولت استغلال هذه الأوضاع الملتهبة لصالحها ولنشر مشروعها الطائفي الهادف إلى سيطرة النفوذ الرافضي على العالم الإسلامي.

ثانياً: الدعم الإعلامي الإيراني الواضح للتيار الحوثي في حربه مع السلطة اليمنية، من خلال قناة " المنار " و" العالم" وغيرهما من القنوات الشيعية .

ثالثاً : زعزعة أمن اليمن وإحداث قلاقل وحروب طائفية مع السلطة والتيار الديني المناهض لحركة الحوثيين وذلك بتزويد الحوثيين بكميات كبيرة من الأسلحة والدليل على ذلك عثور الجيش اليمني أثناء تفتيشه مواقع الحوثيين على مخازن أسلحة ورشاشات خفيفة وقذائف وصواريخ قصيرة المدى، معظمها إيراني الصنع.

رابعاً : نشر خلايا أمنية مدربة للقيام بأعمال التجسس لصالح الحكومة الإيرانية ودليل ذلك العثور على وثائق في المستشفى الإيراني في العاصمة صنعاء تدل على تورطه في عمليات تجسس ودعم مالي وعسكري للحوثيين، مما أدى إلى إغلاق الحكومة له .

خامساً: خلق جبهة اضطرابات جديدة في جنوب اليمن المتزامنة مع عدد من حروب الحوثيين من أجل إضعاف الحكومة اليمنية وتشتيتها.

سادساً : سعي إيران إلى الوصول إلى ساحل البحر الأحمر وذلك بالإيعاز للحوثيين بتوسيع مسرح العمليات بغية الوصول إلى ساحل البحر الأحمر القريب من صعدة.

ثامناً:يؤكد الحضور الإيراني القوي في صعدة، حقيقة الأهداف الإيرانية الاستراتيجية.

ومن ناحية اخرى كشفت ثورات ما سمى (الربيع العربي) 2011 م حالة الاختلاف في ردود الافعال الإيرانية حيث وجدت ردود أفعال عديدة وليس ردّ فعل واحد حيال هذه الثورات، فالموقف حيال ليبيا يختلف تمامًا عن موقفها من تونس وسوريا ومصر والبحرين واليمن واتسم الموقف الإيراني منذ بداية الثورات العربية بالتخبط وعدم الوضوح والاستقرار اذ لاحظنا وجود مواقف تتطوّر بتطور الحراك على الأرض كما أن هذه المواقف مرتبطة بمدى صلة إيران بالدولة التي تشــهد حراكا ثوريا ويمكن رؤية تفاوت المواقف الرسمية الإيرانية بشكل واضح عند الحديث عن الثورة في سوريا اذ أن النظام في إيران يضع كل ثقله وراء النظام السوري كما يتبنى مواقف متشابهة لمواقف النظام السوري في الرد على أحداث الثورة من أن الحراك الثوري مسموح به لكن أسئ استخدامه وتم تسيسه .

وتمثل الموقف الإيراني المساند للنظام في سورية من خلال مناداته بما يتلاءم مع النظام السوري من خلال الحديث عن أن النظام يسعى للإصلاح وأنه ليس مستبدا وأن الذين يتحركون في سوريا ليسوا مستضعفين وعليه لا ينطبق عليهم شرط المساندة.

هذا الموقف يعتبر نظريا يتماشى مع المبادئ الإيرانية لكنه لا يعبر بوضوح عن شعاراتها ومبادئها المعتادة التي تتمثل بأن ما يتعرض له الشعب السوري هو ظلم فهذه المقاربة توضح أن إيران في الثورة السورية قد تخلت عن خطابها الايديولوجي لا سيما الجانب الأخلاقي منه الذى كانت دائما تروّج له من حيث الدفاع عن المظلومين حيث أن نصرة المستضعفين في الدستور الإيراني مذكورة في المادة الثالثة منه والتي تنص على أن " تنظيم السياسة الخارجية للبلاد يقوم على أساس المعايير الإسلامية والالتزامات الأخوية تجاه المسلمين والحماية الكاملة لمستضعفي الأرض" ويعتبر (آية الله الشيرازي) وهو القريب من النظام أن "دعم النظام السوري واجب شرعي"[29]

وعلى هذا الأساس يمكن تفسير الموقف الإيراني إزاء النظام السوري ودعمها له بالبعد المذهبي وبذلك تخلّت إيران عن شعاراتها الثورية وفضلت مصلحتها الوطنية المتمثلة بعدم رغبتها في إحداث أي تغيير في ميزان القوى في المنطقة وإبقاء قواعد اللعبة السياسية مع الغرب كما هي ، ذلك أن بقاء النظام السوري يعنى بقاء المصلحة الوطنية لإيران على اعتبار أن هذا النظام يمثل الضامن للنفوذ الإيراني في المنطقة وأن السماح بســـقوطه يعني : اضعافها في كل من لبنان والعراق، وهكذا رأينا تخلى إيران عن أيديولوجيتها مقابل تحقيق مصالحها سواء في العراق او اليمن هذا من جهة ومن جهة أخرى فضح ونسف السلوك الإيراني مع النظام السوري كل الجهود التي بذلتها إيران لتظهر لدول المنطقة بأنها دولة غير طائفية.

كما أن الصعوبات التي تواجهها إيران لتحقيق مزيد من الاختراق للأمن القومي العربي دفعها لبلورة رؤية عن حالة الأمن في منطقة الخليج خصوصا برز فيها البرنامج النـــووي كأحد الوسائل التي يمكن أن تستخدمها عندما تمتلك سلاح رادع قادر على حماية مصالحها ويسمح لها بلعب دور إقليمي فعال تشارك من خلاله في كافة الترتيبات الأمنية بالمنطقة بالإضافة إلى اقتناصها لفرص أوجدتها لها الظروف والمعطيات على الساحة الدولية والإقليمية وادارتها بنفس طويل وقدرة على التخطيط والصبر في بيئة عربية مضطربة داخلياً وخارجياً ونظام إقليمي عربي غير قادر على المواجهة.

ويواجه النظام الإقليمي العربي منذ انطلاق الثورات العربية 2011 م إلى الآن حالة من إعادة التشكيل لم تفصح – حتى اللحظة – عن مآلاتها المحتملة لاسيما أن ايقاعات التغيير واتجاهاتها تبدو متسارعة ومتضادة وحادة وازداد هذا الخلل واتسعت عناصره مع اتجاه

بروز تهديدات من داخل بنية النظام الإقليمي العربي وليس فقط من خارجه وتصاعد انكشاف هذا النظام للعوامل الخارجية وبرزت في هذا السياق الفواعل من غير الدول مثل (حزب الله اللبناني) وأنصار (الحوتي) كعنصر منافس للدولة الوطنية في تفاعلات النظام الإقليمي محليا واقليميا ودوليا.[30] اضافة لتهديدات لداعش والقاعدة.

وقد تزايد وضوح الأدوار الإقليمية على وقع التحولات التي شهدتها المنطقة العربية وبدأت تتراكم عملياً أكثر من أي وقت مضى الشروط الموضوعية لتتنافس قوى إقليمية للعب أدوار في المنطقة وأصبح دورها محل اعتراف عملي وذلك ما يعكس موقفها من الثورات العربية ويفسر حالة الارتباك الواضحة التي اتسمت بها هذه القوى منذ بدايات الثورات العربية.

لقد أحدثت الثورات العربية 2011 تحولات متباينة على طبيعة الأداء الاستراتيجي للقوى الإقليمية الفاعلية في منطقة الشرق الأوسط عموما وفى الوقت الذى اكتفى فيه الفاعلون الدوليون بموقف المشاهد والمراقب في بدايات الثورات باستثناء التدخل في ليبيا نجد أن القوى الإقليمية تشهد حالة من التفاعل غير المسبوق قد نتج عنها تغييرات كبرى على واقع ومستقبل الفاعلين الإقليميين سواء كانوا دولاً أو فاعلين من غير الدول. [31]

وقد سعت اطرافاً دولية وإقليمية لاستغلال أحداث الثورات لأحياء نفوذ لها وأدوار جديدة يمكن لعبها وبناء على ذلك تباينت المواقف وتعارضت السياسات وتناقضت ردود الأفعال تجاه هذه الأحداث مما كأن له أثر كبير في مستقبل التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط.[32]

وبفضل قدرات إيران الاقتصادية والعسكرية والبشرية الكبيرة إلى جانب الخطاب الديني الذى لا يمكن إغفاله نجحت خلال مراحل مختلفة في أن تمارس أدواراً متباينة في صياغة الترتيبات الإقليمية في المنطقة.[33]

لقد مثلت ثورات الربيع العربي فرصة جديدة لإيران تضاف إلى الفرص التي اقتنصتها ووظفتها وتعاملت معها بكفاءة عالية. فقد بدت إيران في مطلع الثورات العربية نوعاً ما مطمئنة خصوصاً بعد سقوط النظامين التونسي والمصري اللذان يعدان من وجهة نظرها حلفاء الغرب في المنطقة مما أعطى مؤشراً لإيران أن الولايات المتحدة قد فشلت في فرض العزلة على إيران لكبح طموحاتها النووية والإقليمية وعلى انتصار ما يسمى بمحور (الممانعة) الذى تقوده إيران في مواجهة محور (الاعتدال) الذى يضم دول مجلس الخليج إلى جانب مصر والأردن وبعض الدول العربية الأخرى.[34] فضلاً عن

ذلك فقد بدأ الحديث في إيران عن بعض المكاسب الآتية من قيام الثورات في العديد من الدول العربية أهمها:[35]

أولا : توجيه اهتمام المجتمع الدولي بعيداً عن أزمة الملف النووي الإيراني حيث كأن لافتاً نجاح إيران منذ فبراير2011 خلال ذروة اشتعال الثورتين المصرية والتونسية وذلك في زيادة مخزونها من اليورانيوم المخصب بنسبة 3.5% بمقدار (5000 كيلو جرام من 3600 كيلو جرام إلى 410 كيلو جرام).[36]

ثانيا : تقليص حالة الأهمية والزخم الذى حظيت بها حركة الاعتراض على نتائج الانتخابات الرئاسية التي أجريت في عام (2009)، وأسفرت عن فوز الرئيس السابق محمود أحمد نجاد بفترة رئاسية ثانية وهو ما منح الفرصة للسلطات الإيرانية لتضييق الخناق على المعارضة.

ثالثاً : الاستفادة من الزيادة الملحوظة في أسعار النفط خصوصاً بعد وصول موجات التغيير إلى ليبيا وبروز توقعات باحتمال امتدادها إلى دول نفطية أخرى في المنطقة ونستطيع أن نميّز بين موقفين إيرانيين : الأول يخص القوى الحاكمة ، والآخر المعارضة. حيث تعاملت المعارضة مع الثورات العربية باعتبارها محفز لتجديد مشروعها الاصلاحي ضد النظام بينما تعاملت القوى الحاكمة مع الثورات من منظورين وهما:

1- العلاقة مع إيران ، أي : علاقة النظام الحاكم الذى يتعرض للثورة بإيران.[37]

2- تأثير هذه الثورات في توازن القوى الإقليمي في خرائط التحالفات والصراعات.

وعلى هذا النحو وقف الإيرانيون داعمين ولو معنوياً لثورات (تونس، مصر، البحرين، اليمن، ليبيا) ولكن الأمر اختلف كثيراً بالنسبة للموقف مع الثورة السورية حيث وجدت إيران نفسها على صدام كامل مع الموقف التركي (والإسرائيلي).[38]

ومن هنا جاء الموقف الرسمي في أحد جوانبه موجهاً للشعوب العربية في تونس ومصر وليبيا واليمن والبحرين بأنها صحوة إسلامية وأن هذه الصحوة ثمرة من ثمار الثورة الإسلامية الإيرانية.[39]وهو ما عبر عنه (على خامنئي) بـ "الشرق أوسط إسلامي جديد"[40] وفي هذا السياق بدأ الحديث في إيران عن بعض المكاسب الأنية من قيام الثورات العربية حيث استغلت إيران سقوط بعض الأنظمة العربية لاكتساب أرضية جديدة للترويج لما يسمى بالنموذج السياسي الإيراني وعلى ضوء ذلك اندفعت إلى الحديث عن ظهور شرق أوسط جديد في المنطقة على أنقاض الأنظمة التي سقطت واستدعت في هذه اللحظة مشروعها لإقامة شرق أوسط إسلامي الذى تبنته في مواجهة

المشروعات التي طرحتها الولايات المتحدة عقب احتلال العراق 2003 م ، مثل مشروع الشرق الأوسط الكبير والشرق الأوسط الجديد.[41]

ويستخدم النموذج الإيراني في تدخلاته في شئون دول الجوار ادوات صلبة تتمثل في الأداة العسكرية والاقتصادية والاستخباراتية هذا فضلاً عن أخرى ناعمة كالأدوات الثقافية والمذهبية.[42]

لقد اعتبرت إيران أن سقوط نظام (حسنى مبارك) ثمرة من ثمرات الثورات العربية حيث كان هذا النظام حجرة عثرة في مشروع إيران الإقليمي وطموحاتها المتزايدة في المنطقة ، واستطاعت - أيضاً - توسيع حلفها مع سوريا و آخرين من غير الدول مثل حزب الله اللبناني والحوثين في اليمن وحماس في فلسطين ، وأصبح الإعلان عن هذا التحالف واضحا ومعلنا في وسائل الإعلام، ويعتبر دعم الحركات الشيعية في المنظومة الخليجية جزء لا يتجزأ من الاستراتيجية الإيرانية التي تهدف إلى خلق تفاعلات أمنية جديدة تخدم طموحات إيران الإقليمية حيث عمدت إيران إلى تحريك التنظيمات الشيعية في دول الخليج العربي بما يدعم استقرار الحكم في طهران واكتساب ورقة ضغط ضد حكومات تلك البلدان فمنذ انتصار الثورة الإسلامية في إيران (1979) عمدت إيران إلى تعبئة إعلامية واسعة للطائفة الشيعية في الدول الخليجية للتمرد على أوضاعهم الاجتماعية والسياسية خاصة وأن البحرين والعراق يضمان أغلبية شيعية بين سكانها ماعدا الكويت والإمارات والسعودية التي بها اقلية وحدثت توترات في بعض الدول الخليجية العربية عام 2011.[43] ، وتشير خريطة توزيع الشيعة في العالم إلى أن ثمة اتصال جغرافي مركزه إيران ، ويضم المساحة من جنوب آسيا (الهند) باكستان، إلى الشرق مروراً بأفغانستان ثم الخليج في الغرب وأذربيجان من الشمال وقد ساهم هذا الاتصال الجغرافي بالإضافة إلى عوامل الارتباط الديني بالسياسي في الفكر الشيعي في بلورة ما يمكن اعتباره واقع جيواستراتيجي لا يمكن إغفاله في ظل التحولات التي رافقت الغزو الأمريكي للعراق.[44]

ورغم عدم وجود إحصاءات دقيقة عن الطائفة الشيعية إلا أن معظم التقديرات تشير إلى وجود ما يقرب من 140 مليون شيعي في العالم حيث يشكلون في إيران 90% من السكان بينما ينتشر 30 مليون منهم في المنظومة العربية موزعين على تجمعات رئيسية في العراق بنسبة 60% و40% في لبنان وما بين 60 إلى 70% في البحرين و15% في السعودية ويتموقع السكان الشيعة في مناطق تزخر بالموارد الطبيعية (55%) من الطاقة تتواجد داخل الأقاليم التي تعيش بها الطائفة الشيعية.[45]

وبالرغم من أن الوضع الإقليمي لما بعد الثورات العربية 2011 كان يسير في اتجاه توسيع النفوذ الإيراني في المنطقة العربية خاصة الخليجية منها عبر الفواعل (الدول) أو من غير الدول (حزب الله – حماس – الحوثيين – جمعية الوفاق) إلا أن هناك تحديات عديدة تحد من هذا النفوذ سواء كانت من الداخل الإيراني أو تحديات إقليمية تخص الإقليم بصورة عامة.

وتعد إشكالية النموذج من وجهة نظر الباحث أكبر التحديات التي تواجه إيران في المنطقة حيث اعتبرت سياسات إيران في المنطقة متناقضة واحيانا متضاربة ففي الوقت الذى دعمت فيه الحركات الاحتجاجية في دول (تونس – مصر – البحرين – ليبيا) وصفت نفس الأحداث في سوريا بأنها شأن داخلي بل وصل الأمر بها إلى دفع جنودها للدفاع عن النظام السوري بالإضافة إلى تحدّى آخـــر وهو عودة العمل العربي المشترك في مواجهة التدخلات الإقليمية ويمثل التحالف العربي في اليمن احد تلك الوجوه إلى حين تعافي الدول العربية من ارتدادات ما يسمى بالربيع العربي وإلى حين ذلك يمكن لإيران أن تزيد من حالة الاختراق التي يتعرض لها النظام الإقليمي العربي كيفما تشاء ويشكل دعم الحوثين في اليمن بالسلاح إلا دليل على غياب فاعلية اداء النظام الإقليمي العربي ، كما يشكل تزايد مساحات الخلافات وتعارضها بين إيران واللاعبين الإقليميين مثل تركيا وروسيا بشأن القضايا المطروحة في المنطقة احد اهم مكابح التوجه الإيراني نحو المنطقة العربية.

وفى النهاية فإن الصراع على الأدوار الإقليمية في المنطقة العربية وإن كان سمة دائمة فإن غزو العراق2003 م ، واحتلاله واندلاع الثورات العربية2011 وما آلت إليه جاءت لتفسح مجالاً إضافياً للدور الإيراني ولتسهم مع غيرها من الفاعلين الإقليميين سواء من الدول أو من غير الدول إلى زيادة أمد الصراع وزيادة فرص التدخل ، وفي سعيها لتنفيذ استراتيجيتها في المنطقة تســـخّر إيران كل قدراتها السياسية والاقتصادية والعسكرية ويتم توظيف هذه القدرات في إطار أربعة آليات أساسية على الصعيد الإقليمي[46]

1- **الخطاب الأيديولوجـــي** وهو خطاب شعبوي يتمحور حول مهاجمة (إسرائيل) وتعظيم شأن فلسطين دون أن يعكس حقيقة الأمر ذلك أن الغاية الأساسية من هذا الخطاب هي تحريك الشارع العربي واستقطابه لخلق بيئة مهيأة لتقبل النفوذ الإيراني في العالم العربي تحت شعار مقاومة (إسرائيل) من جهة ولزعزعة الأنظمة القائمة عبر ضرب العلاقة بينها وبين شعوبها من جهة أخرى

2- **خلق أذرع وحركات موالية لها** : ويأتي ذلك في إطار تثبيت الزعزعة التي أحدثها الخطاب الإيراني وترجمته واقعيا وعمليا ، ولذلك نلاحظ أنه في البلدان التي يتواجد فيها النفوذ الإيراني هناك حركات وأحزاب تمثل هذا النفوذ بشكل رسمي وعلني وبتبعية عضوية وخاصة عندما تكون شيعية كحزب الله اللبناني وأخيرا الحوثي في اليمن أما في البلدان التي لا يتواجد فيها الشيعة فيتم التعويل على حركات إسلامية ذات توجه قريب تحت شعار مساندة المقاومة.

3- **زيادة القـــوّة العسكرية** : وهدفها فرض إيران كقوة إقليمية ذات ردع استراتيجي ولهذا نرى النظام الإيراني يعتمد تطوير قدراته الصاروخية وهى قدرات ذات طابع هجومي إضافة إلى نيته تطوير قدرات نووية كضامن رادع لبقاء النظام ودعم الارتقاء الإقليمي الذى تقوم به في المنطقة

4- البراغماتية والصفقات : وتلجأ إلى الصفقات مع من تصفهم بأعدائها طالما أن ذلك يصب في مصلحتها وخدمة تحقيق مشروعها في المنطقة ولسياستها الخارجية دور كبير في تحديد هذا الاطار.[47]

الخلاصة:

إن المتتبع للبحث في العلوم الاجتماعية يدرك تماماً استحالة الجزم بالنتائج ، وذلك بعكس العلوم التطبيقية وبشأن تتبع النفوذ الإيراني وحالة الاختراق التي يتبعها في المحيط الإقليمي العربي يلاحظ أن إيران رغم محاولتها لسنين طويلة نفي صبغة الدولة الطائفية عنها ومحاولاتها المتعددة إيجاد أرضية مشتركة مع الدول العربية عامة والخليجية خاصة إلا أن المتغيرات المتلاحقة كشفت عن حقيقة الدور الذي تتبعه إيران حيال الأمن الإقليمي العربي ومدى استجابتها لما يحقق طموحاتها الإقليمية استجابة لأيديولوجيتها.

غير أن هذه المتغيرات رغم خطورتها على الأمن القومي العربي إلا أنها تصطدم بعدّة محددات تحد من توجهها نحو المحيط العربي أولها انكشافها بأنها دولة تكرّس الطائفية ، وتسعى إلى توظفيها بما يخدم مصالحها وثانيها أن هذا التوجه يحدث حالة من الاحتدام والشابك بين مصالح القوى الإقليمية في المنطقة سيؤدي حتماً إلى كبحة واحتوائه والحد منه وثالثها هو استنهاض النظام الإقليمي العربي من جديد وتصديه لكل المؤتمرات والتدخلات الخارجية.

الهوامـــــــــش :

(*) للمزيد: جميل مطر، على الدين هلال، النظام الإقليمي العربي، ط3 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1983)، ص20.

1. عبدالرحمن محمد عطوي، الشرق الأوسط الجديد، ط1 (بيروت: دار الهادي للطباعة، 2004)، ص134، 137.
2. رنا أبو ظهر الرفاعي، محمد القيسي، أمريكا والشرق الأوسط الجديد، ط1 (بيروت: دار الحرف النشر، 2009)، ص163.
3. جميل مطر، وعلى الدين هلال، النظام الإقليمي العربي ودراسة العلاقات السياسية العربية، ط4 (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1983)، ص26.
4. منعم صاحي العمار، إيران وقابلية التكوين من جديد، مجلة دراسات استراتيجية، العدد (17)، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2001)، ص9.
5. خضر عطوان، القوى العالمية والتوازنات الإقليمية، مرجع سابق، ص103.
6. فاضل رسول، العراق – إيران وأبعاد النزاع، ط1، (القاهرة: المعهد النمساوي للسياسة الدولية، 1996)، ص8.
7. خضر عطوان، المرجع السابق، ص103.
8. أنظر تقريري التنمية البشرية لسنة 1998.
9. عبد المنعم المشاط، نظرية الأمن القومي العربي المعاصر، ط1 (القاهرة: الفجر للطباعة، 1987)، ص114.
10. عبد المنعم سعيد، العرب ودول الجوار الجغرافي، ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، 1987)، ص48.
11. أحمد مهابه، إيران وأمن الخليج، السياسة الدولية، عدد(105)، يوليو1991، ص97.
12. عبد المنعم المشاط، نظرية الامن القومي العربي المعاصر، مرجع سابق، ص18.
13. حول طبيعة النظام الإقليمي العربي وخصائصه يمكن الرجوع إلى:
14. جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط6، بيروت، ص55.
15. أحمد إبراهيم محمود، السياسة العسكرية الإيرانية في التسعينات، السياسة الدولية، عدد (111)، يناير 1993، ص255.
16. أحمد مهابه، إيران وأمن الخليج، السياسة الدولية، عدد (105)، يوليو 1991، ص97.
17. هيثم الكيلاني، الأمن القومي العربي في إطار العلاقات العربية الإقليمية، شئون عربية، العدد (80)، ديسمبر (1994)، ص156.
18. نازلى معوض، دول الجوار الجغرافي والأمن القومي العربي: عبد المنعم المشاط (محرر)، الأمن القومي العربي: أبعاده ومتطلباته، معهد الدراسات والبحوث العربية، القاهرة، 1993، ص81.
19. محمد عبد الحكيم كشك، تطور الأمن الإقليمي الخليجي منذ عام 2003 دراسة في تأثير استراتيجية حلف الناتو، (بيروت: سلسة أطروحات دكتوراه (100)، مركز دراسات الوحدة العربية، ص174.
20. إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة، (الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1987)، ص98.
21. حسن الرشيدي، الشرق الأوسط الكبير والنيات الخفية، مجلة البيان العدد (307) ،ص257
22. ياسين السويد، الوجود العسكري الأجنبي في الخليج واقع وخيارات دعوة إلى أمن عربي إسلامي، مرجع سابق، ص51.
23. خضر عطوان، القوى العالمية والتوازنات الإقليمية، مرجع سابق، ص183.
24. أحمد عارف الكفارنه، الآثار السياسية في النظام الإقليمي العربي في ضوء احتلال العراق، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (25)، العدد الثاني، 2009، ص628.

25. مراد ابراهيم الدسوقي، أمن الخليج بين التوجه العربي والتوجه الخارجي، السياسة الدولية، الاهرام ،عدد(105) ، يوليو 1991، ص89.
26. المرجع السابق.
27. المرجع السابق.
28. محمود محارب، إسرائيل وتركيا والدول العربية: الدور والمكانة ربط النفوذ والتحالفات، في: العيطة وآخرون. العرب وتركيا وتحديات الحاضر ورهانات المستقبل، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص 165 – 166.
29. سعد شاكر شلبي وأمين المشاقبة، التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط (حالة ما بعد الحرب الباردة)، ط1 (عمان: دار الحمد للنشر، 2012)، ص186.
30. راشد احمد الحنيطى، مبدأ تصدير الثورة الإيرانية واثرة على استقرار دول الخليج (الحوثيين نموذجا)، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الشرق الأوسط ، عمأن،2013،ص107
31. التقرير الاستراتيجي العربي 2014/2013، ط1(القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية،2015)، ص239.
32. الد حنفي على، النظام الإقليمي والتغيرات الحادة بعد الثورات، السياسة الدولية، العدد (200)، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2015)، ص3.
33. أبو بكر دسوقي، عالم مختلف، الشرق الأوسط بعد الثورات، السياسة الدولية، العدد (184)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2011)، ص53.
34. وليد محمود عبد الناصر، تحولات موازين القوى في النظام العربي، السياسة الدولية، العدد (187)، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2012)، ص85.
35. محمد السعيد إدريس، اتجاهات معاكسة: مواقف الفاعلية الإقليمية غير العرب تجاه الثورات العربية، السياسة الدولية، العدد (188)، (القاهرة: الأهرام للدراسات السياسية، 2012)، ص79.
36. محمد عباس ناجى، مستقبل الدور الإقليمي الإيراني بعد الثورات، السياسة الدولية، العدد (185)،، (القاهرة: مركز الأهرام، 2011)، ص59.
37. فراس أبو هلال، إيران والثورات العربية: المواقف والتداعيات، مركز الدوحة لأبحاث ودراسات السياسة، يوليو 2011، ص 4 -7.
38. المرجع نفسه، ص07.
39. محمد السعيد إدريس، الموقف الإيراني من الثورات العربية بين الفرص والتحديات في مستقبل الأوضاع الإقليمية في المنطقة، مجلة أوراق الشرق الأوسط، العدد (52)، (القاهرة: المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، 2011)، ص201.
40. محمد السعيد إدريس، موقف الفاعلين الإقليمين غير العرب تجاه الثورات العربية، مصدر سابق، ص79.
41. أحمد يوسف، نيفين مسعد (محرران) حالة الأمة العربية، رياح التغيير (2010 – 2011)، (بيروت: مركز الوحدة العربية، 2011)، ص74.
42. حسام سويلم، الحرس الثوري الأبعاد والأهداف، ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد (207)، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2012)، ص31.
43. محمد عباس ناجي، الربع العربي، إيران في شرق أوسط جديد، كراسات استراتيجية، العدد (226)، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2011)، ص30.
44. بشير عبد الفتاح، تركيا وإيران والأزمة السورية، مجلة اوراق الشرق الأوسط، العدد (57)، (القاهرة: المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، 2012)، ص101.
45. ليد عبد الناصر، إيران دراسة عن الدولة والثورة، ط1 (القاهرة: دار الشروق، 1997)، ص78.
46. عمر الحسن، مخاطر التشيع في العالم العربي.
47. www.amal-islami.net-downleod-1030-0html
48. عمر الحسن، مخاطر التشييع في العالم العربي، مرجع سابق